الأمم المتحدة S/2018/188

مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تحيل بيرو والسويد، بصفتيهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وفي إطار تعاون وثيق مع المملكة المتحدة، طي هذه الرسالة مذكرةً موجزة عن وقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) غوستافو **ميزا – كوادرا**
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) أولوف **سكوغ**
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) جوناثان **ألن**
القائم بأعمال المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

120318 090318 18-03475 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي بيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن: موجز وقائع الاجتماع المعقود في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد، في إطار متابعته للاجتماع المعقود في العام الماضي بشأن الموضوع ذاته والملخصة وقائعه في المذكرة الموجزة ذات الصلة (S/2017/625، المرفق). وقد استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطات قدمها كلّ من منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقها للشؤون الإنسانية في نيجيريا، إدوارد كالون؛ ونائبة الممثل الخاص للأمين العام ونائبة رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، روبي ساندهو – روجون؛ وكبير الموظفين بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، أناتول أيبسي، مصحوبين بالممثلين المعنيين بالموضوع من البعثتين ومن الفريق القطري في نيجيريا. وكان المجلس، وقت انعقاد الاجتماع، بصدد اعتماد بيان رئاسي بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا (S/PRST/2018/3) وهو البيان الذي عمد فيه المجلس، إلى جانب دعوته إلى ضمان مشاركة المرأة في انتخابات المناطق المختلفة وإلى تعيينها في المناصب الحكومية العليا وتأكيدِه دورَها في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، إلى التشديد تحديداً على ضرورة اتخاذ تدابير لزيادة عدد النساء العاملات في القطاع الأمني والهيئات الوطنية المعنية بالتصدي للأزمة في حوض بحيرة تشاد.

وأورد المشاركون بيان بعض التطورات الإيجابية التي طرأت منذ أن عقد فريق الخبراء غير الرسمي اجتماعه في العام الماضي. فسلّطوا الضوء على زيارة مجلس الأمن لمنطقة حوض بحيرة تشاد في آذار/مارس ٢٠١٧ وعلى قرار المجلس ٢٣٤٩ (٢٠١٧) باعتبارهما مثالا على الممارسات الجيدة في مجال دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين والعديد من التوصيات التي قدمها الفريق. وأضافوا أن المسائل الجنسانية المطروحة في سياق هذه الأزمة الإقليمية أصبحت محطَ اهتمام متواصل بفضل الزيارة المشتركة التي قامت بها إلى المنطقة نائبةُ الأمين العام للأمم المتحدة، مصحوبةً بالمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأشاروا إلى أن المجتمع الدولي كثّف استجابته للحالة الإنسانية وأنشطته المتعلقة بالإنعاش المبكر في عام ٢٠١٧، فتسنى بلوغ عدد أكبر من الناس ومن ثم تفادي شبح المجاعة واحتواء وباء الكوليرا. وقالوا إن حكومات المنطقة حققت على حدّ زعمها سلسلةً من الانتصارات العسكرية على جماعة بوكو حرام وتمكنت من إنقاذ مئات المختطفين بما في ذلك من خلال التفاوض للإفراج عن ٨٢ فتاة من تلميذات بلدة شيبوك، ويحصل هؤلاء المختطفون على الدعم الشامل. وأضافوا أن حكومة نيجيريا اعتمدت خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي الخطة الأولى المصممة خصيصاً لكي تتصدى للمشاكل الناجمة عن النزاع الداخلي، كما اعتمدت ولايات أداماوا وغومبي وبلاتو خطط عمل على مستوى الولاية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت الكاميرون قد اعتمدت أيضا خطة عملها الوطنية الأولى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأفادوا بأن قدرات إضافية في مجال حقوق الإنسان نُشرت في نيجيريا من أجل الاضطلاع بمهام التنسيق مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمساعدة على توفير التدريب لها، ولتعزيز رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الشمال، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف

الجنساني، كما انضمت إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الآونة الأخيرة مستشارة للشؤون الجنسانية. ولاحظوا أيضا أنه جار إيفاد مستشار من القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية إلى مايدوغوري الواقعة في منطقة تشكل بؤرة النزاع، كما تم تعميم مسائل حماية المرأة وتمكينها في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لتحقيق أهداف منها زيادة الأدوار القيادية الموكلة للمرأة في مجالات إدارة المخيمات والتنسيق وتوزيع المعونة. وقدمت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني الخدمات إلى ٧ ٠٠٠ امرأة وفتاة، بما يشمل توفير اللوازم الصحية النسائية وخدمات المشورة النفسية والاجتماعية لهن، وتعمل المجموعة الفرعية على تعزيز الهياكل وأشكال الاستجابة المجتمعية، بما في ذلك آليات امتثال مجتمعية للإبلاغ عن الانتهاكات التي تحدث في المخيمات.

واستطرد المشاركون فقالوا إن الأوضاع العامة لا تزال مع ذلك عسيرة. فقد زاد في عام ٢٠١٧ عدد الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي. وتضرر قرابة ١٤ مليون شخص في نيجيريا وحدها من النزاع الدائر في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي، وشكلت النساء والفتيات نسبة ٥٤ في المائة من إجمالي المشردين داخليا في نيجيريا. وأشاروا إلى أن الحالة في معظم المناطق ليست آمنة بالقدر الذي يسمح بعودة النازحين، كما أن العمليات العسكرية المنفذة ضد جماعة بوكو حرام تعطل سبل كسب الرزق. وفي الوقت نفسه، استمر في المخيمات الإبلاغ عن ارتكاب مسؤولي المخيمات وأبناء المجتمعات المحلية المضيفة وأفراد القوات الأمنية حالات استغلال وانتهاك جنسيين. وتعرض أكثر من ٤ ٠٠٠ امرأة وفتاة للاختطاف على يد جماعة بوكو حرام حتى الآن، ورغم أن العديد منهن قد تم إنقاذه فإن حالات اختطاف جديدة لا تزال تُرتكب. وقال المشاركون إن المجتمعات المحلية تنبذ الناجيات في أكثر الأحيان، وتشير إلى أطفالهن الذين كانوا ثمرة اغتصاب أمهاتهم بوصفهم ''أبناء حرام''. وتزايد الاتجاه إلى استخدام النساء والفتيات على وجه الخصوص كمفجّرات انتحاريات. ففي عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، استخدمت جماعة بوكو حرام ٤٥ فتى و ١٠٠ فتاة كمفجّرين انتحاريين في نيجيريا. وتعرضت ست نساء من كل عشر لشكلٍ واحد أو أكثر من أشكال العنف الجنساني. ومما يزيد من سوء الأوضاع أن نزاعاً إقليميا بين الرعاة والمزارعين، امتد حتى الآن إلى ٢٢ ولاية من ولايات نيجيريا الست والثلاثين، يسفر حسب التقارير عن مقتل عدد من النساء والفتيات يفوق عدد مَن وقع منهن ضحيةً لأزمة جماعة بوكو حرام، وأن بلدان حوض بحيرة تشاد تعاني من أزمات أمنية متعددة تتنوع أشكالها ما بين حركات انفصالية في بيافرا بنيجيريا وفي المنطقة الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون وتداعيات ناجمة عن أزمة منطقة الساحل في تشاد والنيجر. وأشار المشاركون إلى استمرار انعدام الفرص التي تتيح للمرأة المشاركة الهادفة في الحوار السياسي، وإلى عدم الامتثال لترتيبات حصص مشاركة المرأة في تشاد والنيجر، والافتقار إلى التآزر فيما بين الشبكات والمنظمات النسائية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٧، زاد عدد حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي أُبلغ عن وقوعها في نيجيريا وتم التحقق من صحتها ليصل إلى ٩٩٧ حالة، ويُرجح أن حصر الحالات يقل كثيراً عن عددها الفعلي. ورغم أن فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع يعكف على تقديم الدعم للملاحقة القضائية ولوحدة الادعاء الخاصة التابعة للحكومة، فقد جاء في تقرير المحكمة الجنائية الدولية أن أيا من أعضاء جماعة بوكو حرام لم يُقدّم حتى الآن للمحاكمة عن جرائم عنف جنسي أو جنساني. وبعد أيام قلائل من اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي، أدانت نيجيريا في إطار محاكمةٍ جماعية لمحتجزين من أعضاء جماعة بوكو حرام شخصاً كان أول متهم يُقدّم إلى العدالة بتهمة خطف فتيات بلدة شيبوك.

وطرحت الدول الأعضاء أسئلة بشأن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والاهتمام الذي توليه إلى المسائل الجنسانية، بما في ذلك الخبرات الجنسانية التي طُلب توفيرها في قرار العام الماضي ولم يجر نشرها بعد، وسعت إلى استيضاح ما للخبرات في مجال حقوق الإنسان من دور في التعامل مع الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن الوطنية. واستفسرت الدول عن سبل الإبلاغ المتبعة فيما يتعلق بالأحكام المفصلة المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي نص عليها القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، في ضوء قصور التقارير الدورية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التي تغطي العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، كما اهتمت بالوقوف على ترتيبات التنسيق بين هاتين البعثتين فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وعلى تفاعلهما مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وأخيرا، استفسرت الدول عما إذا كان هناك مَن يهتم بدراسة الأبعاد الجنسانية للنزاع بين المزارعين والرعاة وبمعالجتها. ورداً على ذلك، أشار المشاركون إلى أن مكاتب حقوق الإنسان التي أنشأتها حكومة نيجيريا لم تبدأ في تلقي الشكاوى من مخيمات المشردين داخليا إلا حاليا، بعد أن كان أغلب الوارد إليها شكاوى داخلية مقدمة من أفراد عسكريين وأسرهم. وسلّطوا الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أدرجت ١٥ مؤشرا يتصل بالمسائل الجنسانية تحديداً من أصل ٦٦ مؤشراً تستخدمها في الإطار الذي تعتمده للإنذار المبكر. وأضافوا أن الجماعة الاقتصادية تعكف حاليا على إجراء دراسة بشأن النزاع القائم بين المزارعين والرعاة، وهي دراسة لا تزال في مراحلها الأولى ويراد بها التصدي للبعد الجنساني ودور المرأة في جهود تحقيق التنمية وبناء السلام القائمة على المبادرات المجتمعية. واستطردوا قائلين إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا سيوفدان بعثة مشتركة إلى تشاد تعتمد المسائل الجنسانية في حالات النزاع كمحور تركيز هام لعملها، كما أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رئاسة فريق عامل معني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في المنطقة بأسرها. ولكنهم أشاروا إلى وجود قدر أكبر من العمل المنظَّم والمنتظِم مع الشبكات النسائية فيما يتعلق بالأزمة في منطقة الساحل مقارنةً بما يتم معها بشأن أزمة حوض بحيرة تشاد. وأشار مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى اعتزامه إنشاء شبكة نسائية للوساطة في منطقة وسط أفريقيا.

وسلّطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء، بصفتها الجهة التي تقوم بأعمال الأمانة لفريق الخبراء غير الرسمي، على التوصيات التي لم تنفذ منذ اجتماع العام الماضي. وشملت هذه التوصيات ما يلي:

- تزويد القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بالخبرات في المجال الجنساني وكفالة المشاركة المنهجية للمنظمات النسائية في أعمال المنظمات الإقليمية مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أو لجنة حوض بحيرة تشاد.

- إجراء مسح للشبكات النسائية ومساهمتها في جهود الوقاية والإنذار المبكر في المنطقة، ولنوعية الدعم الذي تتلقاه في الوقت الحاضر من الشركاء الدوليين أو من حكومات المنطقة.

- إجراء مسح للخبرات في المجال الجنساني وتمثيل المرأة والموارد التي تخصصها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المؤسساتُ الإقليمية والوطنية التي تقود أشكال الاستجابة المختلفة، بدءا بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات ولجنة حوض بحيرة تشاد ووصولا إلى الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالأمر في البلدان الأربعة.

- ينبغي أن يواصل أعضاء المجلس طرح الأسئلة عن فرز النساء والفتيات وذويهم واحتجازهم وعودتهم إلى ديارهم وتخليصهم من نزعة التطرف وإعادة تأهيلهم، وعن الأثر العام لعمليات مكافحة الإرهاب والعمليات العسكرية على النساء والفتيات وعلى المنظمات النسائية، والحاجة إلى التشاور على نحو مناسب مع النساء والمنظمات النسائية بشأن جميع المسائل المتصلة بإغلاق مخيمات المشردين داخليا وعودتهم هم واللاجئين إلى المناطق التي نزحوا منها.

واختتم الرئيسان المشارِكان الاجتماع، بعد أن وجها الشكر إلى مقدمي الإحاطات لمشاركتهم في أعمال فريق الخبراء غير الرسمي، والتزما ببذل جهود المتابعة مع شتى الجهات الفاعلة لمناقشة أيّها يمكن أن يمسك بزمام القيادة في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه والقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).